

مشدداً على تعزيز الصادرات المدرة للعملة الصعبة

رئيس الجمهورية يؤكد ضرورة الاستفادة من قدرة الدبلوماسية الاقتصادية

أخبار قصيرة



دخول ١٠٠ ألف طن من محاصيل الزراعة العابرة للحدود

أشار وزير الجهاد الزراعي إلى زيادة عدد الدول المستهدفة لتطوير الزراعة العابرة للحدود، وقال: دخلت البلاد من الشمال أولى منتجات هذا النوع من الزراعة، بما في ذلك نحو ٦٠ ألف طن من الزيتون و ٤٠ ألف طن من الزيت.

وخلال اجتماع مشترك مع ممثلين عن لجنة الشؤون الداخلية والمجالس البلدية في مجلس الشورى الإسلامي، يوم الاثنين، حيا غلامرضا نوري قزله ذكرى شهداء حرب رمضان، وقال: أن ٦٥ عام في القطاع الزراعي و١١ موظفاً من وزارة الجهاد الزراعي استشهدوا في هذه الحرب.

واعتبر نوري قزله الأمن الغذائي أحد أهم جوانب الأمن الداخلي للبلاد، قائلاً: يُعتبر الأمن الغذائي اليوم أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وأضاف: بفضل التخطيط الدقيق وجهود الأجهزة التنفيذية، لم يحدث أي نقص في أي مكان في البلاد.

مباحثات بين المناطق الحرة والطيران المدني لإعادة افتتاح مطار كيش

عقد اجتماع مشترك بين مسؤولي قطاعي الطيران والمناطق الحرة بهدف دراسة الحلول الممكنة لتطوير النقل الجوي، وتحسين الخدمات الجوية، وتعزيز البنية التحتية لقطاع الطيران في جزيرة كيش.

وتوقّش في هذا الاجتماع آخر مستجدات التعاون المشترك بين منظمة المنطقة الحرة وشركة طيران كيش ومنظمة الطيران المدني، وتداول الحاضرون حول سبل تطوير التعاون في مجال النقل الجوي، وتحسين الخدمات الجوية، وتيسير أنشطة الطيران في هذه الجزيرة. وكان من أهم محاور هذا الاجتماع موضوع إعادة افتتاح مطار كيش، ودراسة التنسيقات والإجراءات اللازمة للإسراع في عملية تنفيذه.

وأكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة التفاعل المستمر والتآزر بين الأجهزة المعنية لإزالة العقبات القائمة، ورفع جودة الخدمات الطيران، وتحسين قدرات قطاع الطيران في هذه الجزيرة.

توقف جميع موانئ دول الخليج الفارسي عن العمل

أعلن الأمين العام لاتحاد الملاحة البحرية والخدمات المرتبطة بها في إيران عن توقف جميع موانئ دول الخليج الفارسي عن العمل.

وصرح مسعود جبل مه قائلاً: جميع موانئ الدول الواقعة جنوب الخليج الفارسي متوقفة عن العمل، مشيراً إلى إحصائيات هذا القطاع، موضحاً: كانت تغادر الخليج الفارسي يومياً ١١٠ سفن فقط محملة بالنفط الخام والغاز والمنتجات النفطية، وتعبر من مضيق هرمز؛ لكن هذا العدد أصبح الآن صفراً يومياً.

وفي معرض إشارته إلى أن ميناء جبل علي كان ميناءً محورياً إقليمياً، وأضاف: كان يتم سنوياً استيراد وتصدير وتوزيع أكثر من ١٢ مليون حاوية عبر هذا الميناء أو إليه في المنطقة.

لقد كان هذا الميناء عملياً محركاً ومحوراً لبقية الموانئ في الدول الأخرى. وأوضح قائلاً: من الطبيعي أنه عندما يتوقف هذا الميناء عن العمل، فإن التعطيل والبطالة يمتدان بالضرورة إلى بقية الموانئ الأخرى.



أكد رئيس الجمهورية، مسعود بزشكيان، أن أحد أهم أهداف العدو في المرحلة الراهنة هو تعطيل الاقتصاد والضغط على معيشة الشعب، داعياً إلى اتخاذ إجراءات تضمن تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مع إفادة المنتجين والحفاظ على رضا المستهلكين. جاء ذلك خلال ترؤسه، أمس الثلاثاء، اجتماعاً متخصصاً بعنوان «دراسة نموذج مشاركة النقباقات المهنية في ضبط السوق الإنتاج والتوزيع وضبط السوق بهدف خفض التكاليف ورفع الإنتاجية وتعزيز فعالية شبكة

توريد السلع»، بحضور وزير الصناعة والمناجم والتجارة، ورئيس غرفة النقباقات الإيرانية، ورئيس مجلس أمناء السوق وعدد من المسؤولين المعنيين. وشدد الرئيس بزشكيان على الدور الرئيسي للنقباقات المهنية والشبكات الشعبية في إدارة سوق الاستهلاك، مشيراً إلى أن تفعيل طاقات النقباقات وتفويض جزء من الصلاحيات التنفيذية إليها يمكن أن يسهم بشكل فعال في ضبط السوق وتلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتخفيف تبعات الحرب الاقتصادية.

توجه نحو الدولة «الميسرة» لا «المُدارة» وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة توجه الحكومة نحو «تيسير الاقتصاد»، بحيث تقوم بدور صانع السياسات والمراقب والميسر، مع تفويض صلاحيات أوسع للنقباقات والمنتجين وشبكات التوزيع. كما شدد على أهمية أن تقدم وزارة الصناعة دعماً شاملاً لقطاع التصنيع، واعتبر التزام الإدارة العليا بدعم المنتجين والناشطين الإقتصاديين أحد المبادئ الأساسية في مسار النمو وتعزيز إقتصاد البلاد. وحذّر الرئيس بزشكيان من استغلال بعض الأفراد والتيارات

الالتزام الإدارة العليا بدعم المنتجين والناشطين الإقتصاديين أحد المبادئ الأساسية في مسار النمو وتعزيز الإقتصاد

للظروف الحساسة التي تمر بها البلاد، مشدداً على أن الحكومة لن تسمح لأي كان بإستهداف معيشة الناس أو خلق اختلال إقتصادي أو السعي وراء مكاسب غير مشروعة. وأعلن رئيس الجمهورية أن من السياسات الأساسية لحكومته إدارة الاستهلاك ومنع تشكل طلب محقّز وكاذب، مؤكداً ضرورة التركيز على تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، بحيث يتم الإنتاج والتوزيع بناء عليها لتحقيق التوازن بين المنتج والمستهلك وشبكة التوزيع.

العدو يهدف لتعطيل الإقتصاد

وفي إشارة إلى استراتيجية الأعداء لتكثيف الضغط الاقتصادي وخلق استياء عام، صرح الرئيس بزشكيان قائلاً: أن أحد أهم أهداف العدو في المرحلة الراهنة هو تعطيل الإقتصاد والضغط على معيشة الشعب، داعياً إلى اتخاذ إجراءات تضمن تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، مع إفادة المنتجين والحفاظ على رضا المستهلكين. وتابع مؤكداً على ضرورة تعزيز الصادرات المدرة للعملة الصعبة، والاستفادة من قدرة الدبلوماسية الاقتصادية، معتبراً أن الجودة المناسبة والسعر التنافسي والدبلوماسية الاقتصادية هي الركائز الأساسية للنجاح في الأسواق العالمية، مشدداً على أن الحكومة لن تدعم المنتجات غير عالية الجودة.

الجودة المناسبة والسعر التنافسي والدبلوماسية هي الركائز الأساسية للنجاح في الأسواق العالمية

مهام إستراتيجية لوزارة الصناعة وكلف رئيس الجمهورية وزارة الصناعة والتعدين والتجارة بعدة مهام إستراتيجية، أبرزها: إعطاء الأولوية لدعم السلع الموجهة للتصدير، وتوجيه الإنتاج المحلي وفق الحاجة الفعلية، وتنظيم نمط الإنتاج والتوزيع بناء على إدارة الاستهلاك.

وشدّد الدكتور بزشكيان على الالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة، مؤكداً أن الحفاظ على البيئة مبدأ أساسي غير قابل للتسامح، وأي تنمية صناعية يجب أن تتناسب مع القدرات المناخية والموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية، وإلا فلا يجوز منح التراخيص.

استمرار الإنتاج رغم الحرب الإقتصادية

من جانبه، قدّم وزير الصناعة والمناجم والتجارة، محمد أتابك، تقريراً عن آخر وضع الإنتاج والمخزون الإستراتيجي وعملية توريد السلع الأساسية والصناعية، مؤكداً استمرار عملية الإنتاج دون انقطاع رغم ظروف الحرب الإقتصادية والضغط الخارجي. وأشار أتابك إلى برنامج خاص لوزارته بالتعاون مع النقباقات المهنية لضبط الأسعار ومكافحة الاحتكار وإدارة العرض والرقابة على توزيع السلع، مع التركيز على دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير وتطوير الصادرات غير النفطية والاستفادة من أسواق دول الجوار.

على هامش إجتماعه مع عدد من نواب مجلس الشورى الإسلامي،

وزير الإقتصاد يعلن نقل واردات السلع إلى الممرات الشمالية والمنافذ البرية



تكدت خسائر مباشرة من جراء الحرب. كما جرى التخطيط لدعم للأسر، من بينه رفع قيمة قسائم السلع الأساسية. وقال وزير الإقتصاد، في معرض إشارته إلى الإجراءات المتخذة لتسهيل التجارة واستيراد السلع: إن التخطيط اللازم لدخول السلع عبر الممرات الشمالية والمنافذ البرية للبلاد قد أنجز، وهذه الإجراءات قيد التنفيذ، مشدداً على أنه إذا واجه الفاعلون الإقتصاديون أي مشكلة في استيراد السلع، فيمكنهم تسجيل مشكلاتهم عبر موقع وزارة الإقتصاد وقسم «تحسين بيئة الأعمال» للنظر فيها في أسرع وقت ممكن، لأن الكثير من العقبات القانونية والتنظيمية في هذا المجال قد أزيلت. واختتم مدني زاده بالإشارة إلى نهج وزارة الإقتصاد في السيطرة على الأسعار، قائلاً: نسعى من ناحية لدعم المنتجين المتضررين، ومن ناحية أخرى لتفويض النقص المحتمل في السوق عبر تسهيل الاستيراد. كما أفاد بتفويض الصلاحيات إلى فرق عمل المحافظات، مضيفاً: تم تشكيل هذه الفرق بحضور المحافظين ومديري الجمارك والمناطق الحرة ومديري المحطات الحدودية وغرف التجارة، وفُوضت إليها الصلاحيات اللازمة لإزالة العقبات أمام الإنتاج والتجارة في المحافظات بأسرع وقت.

وأوضح وزير الإقتصاد في معرض حديثه عن برامج الدعم الحكومية: ضمن هذه الحزمة الداعمة، جرى التخطيط لمواضيع مثل تقديم تسهيلات مصرفية، وإعفاءات ضريبية، وإعفاءات من التأمين الاجتماعي، بالإضافة إلى تسهيلات استثمارية ورأس مال متداول بأسعار تفضيلية، وستُطبق قريباً، مردفاً: هذا الدعم مُصمّم لكل من المؤسسات التي تضررت من الظروف القتالية، والوحدات التي

خلال إجتماع مشترك بين محافظة خراسان الجنوبية وولاية فراه الأفغانية،

أفغانستان تدعو لزيادة التبادل التجاري مع إيران



البلد، والتقدم لكلا البلدين، ومن خلال تعزيز هذه الروابط، يمكن إرساء أفاق جديدة ومشرفة في العلاقات الثنائية. من جانبه، أعلن القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في هرات عن تخطيط مشترك بين إيران وأفغانستان لتطوير السياحة العلاجية، وإنشاء سوق مشتركة حدودية، وتوسيع التعاون الإقتصادي، وقال: إن أولوية طهران هي مساعدة الشعب الأفغاني في العلاج. وأضاف علي أكبر مرجمي: نتابع بالتعاون بين مسؤولي البلدين خططاً لحل المسائل والمشكلات الحدودية، وتوسيع التعاون الإقتصادي، وتيسير الخدمات للناس، ويمكن لهذه الإجراءات أن تتحول إلى نموذج يحتذى به على سائر الحدود المشتركة. وتابع: توجد إرادة جادة بين مسؤولي الجانبين لحل المشاكل وتوسيع الحدودية، وستتحقق الموضوعات المطروحة قريباً. وأشار القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في هرات إلى موضوع السياحة العلاجية، قائلاً: سيتم إعداد مخطط مشترك بالتعاون مع مسؤولي أفغانستان لتوفير مجال تقديم الخدمات العلاجية والتأشيرات للمواطنين الأفغان. وأضاف: سافرت عدة هيئات إيرانية إلى أفغانستان للاستثمار في القطاع الزراعي، بما في ذلك زراعة القطن، وقد تم اتخاذ إجراءات مناسبة في هذا المجال.

أكد حاكم ولاية فراه في أفغانستان على الجذور التاريخية العميقة بين إيران وأفغانستان، داعياً إلى تشغيل المعابر الحدودية على مدار ٢٤ ساعة وتحسين البنية التحتية التقنية لتسهيل وتطوير التبادلات التجارية بين البلدين. وأشار ملا محمد حافظ مجاهد، أمس الثلاثاء، خلال اجتماع مشترك للتعاون الاقتصادي والحدودي بين محافظة خراسان الجنوبية (شمال شرق إيران) وولاية فراه الأفغانية، أشار إلى العلاقات التاريخية العميقة بين شعبي أفغانستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، قائلاً: إن العلاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل، وقد لعبت إيران دائماً دوراً بناءً وفعالاً في مجالات رئيسية مثل التجارة واستضافة اللاجئين والتعاون الحدودي. وأعرب هذا المسؤول في حكومة طالبان عن تعاطفه العميق إزاء الأحداث الأخيرة التي حلت بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وإدانته لجرائم واعتداءات الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ضدها. واعتبر حاكم ولاية فراه الأفغانية حضور وفد الولاية رفيع المستوى في الاجتماع مع الجانب الإيراني بأنه مؤشر على تصميم جاد لتوسيع العلاقات الإقتصادية، مشدداً على ضرورة تحديث معدات الحدود. وأضاف: إن تطوير التعاون الإقليمي يرسخ الأساس للازدهار والاستقرار